



افتتاح الدورة التشريعية الربيعية

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

بسم الله، نفتح طبقا لمقتضيات الدستور وخاصة الفصل 40 منه، أشغال الدورة الربيعية من السنة التشريعية الحالية، دورة تأتي في سياق سياسي وطني موسوم باستمرار الإصلاحات المهيكلة الكبرى، واتساع دائرة النقاش العمومي حول دور البرلمان ودور الفاعل الحزبي، وتنامي وثيرة الحراك بين التنظيمات السياسية... معطيات لا شك ستؤثر على مسار هذه الدورة، باعتبار البرلمان واجهة الديمقراطية والعمل السياسي بامتياز، والفضاء الذي يرتد فيه صدى كل ما يقع خارجه.

لكن البرلمان، وأخص هنا بالذكر مجلسنا الموقر، وهو يتفاعل مع كل ما تقدم، عليه أن يستحضر دوما أن وظائفه الأساسية هي التشريع والرقابة والديبلوماسية البرلمانية وتوفير أجواء ملائمة لقيام حوار بين الأغلبية والمعارضة في احترام للضوابط الدستورية والأخلاق المرعية، وأن ينأى بنفسه عن السجالات السياسية والحملات الانتخابية السابقة لأوانها، وأن يتحرر من أسر الدوائر الانتخابية لمعانقة صفة التمثيل الوطني.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

لقد عرفت الفترة الفاصلة بين الدورتين، أحداثا هامة من قبيل مواصلة اللجنة الاستشارية للجبهة لأشغالها بعد القرار الملكي السامي بتمديد مهمتها إلى نهاية السنة الجارية واحتضنت مدينة غرناطة قمة تاريخية بين المغرب والاتحاد الأوربي، شكلت مكسبا لديوماسية بلادنا، واعترافا رسميا بالنموذج المغربي وبالتحولات العميقة والديناميات المتسارعة والمهيكلة التي تشهدها في العشرية الأخيرة، والتي تقرننا نتائجها أكثر فأكثر من النماذج الأوربية على مستوى المؤشرات، مما سيسهل من حصول بلادنا على وضعية شريك من أجل الديمقراطية.

كما شهد الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الذي تحتضنه المؤسسة التشريعية انطلاقة مرحلته الثانية، وهو الحوار الذي تجاوزنا بفضله مرحلة الاحتقان، ومررنا إلى مرحلة النقاش الهادئ الجاد للوصول إلى توافق حول ملامح سياسة عمومية للقطاع موفقة بين مطلب الحرية وضرورة المسؤولية.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

شهدت بلادنا في الآونة الأخيرة زيارة جديدة للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كريستوفر روس، وذلك ضمن جولة قادته إلى دول المنطقة. وقد كانت هذه الزيارة مناسبة أكد فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من جديد موقف المملكة المغربية الواضح والثابت بأن الخيار الوحيد والأوحد لحل النزاع المفتعل في الأقاليم الصحراوية المغربية يكمن في المبادرة المغربية الرامية إلى تمتيع الأقاليم الصحراوية بحكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية.

إن مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به المملكة المغربية كحل نهائي وحيد وأوحد للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية مافئ ينال تقدير المنتظم الدولي الذي اعتبره مقترحا "جديا وذا مصداقية" كفيل بإيجاد تسوية سياسية واقعية تضع حدا لمعاناة أبناء الصحراء المحتجزين في مخيمات تندوف بلحمادة وتمكنهم من العودة لوطنهم الأم للمشاركة في البناء الديمقراطي والتشديد التنموي من موقع تدبير شؤونهم العامة بأنفسهم مع باقي سكان هذه الأقاليم.

كما أن هذا المقترح سيمكن كذلك، الشعوب المغاربية من العيش في أمن وسلام وتعاون لتحقيق التقدم والازدهار والمساهمة في استتبات الأمن والسلم في منطقة الساحل والصحراء.

ومن هذا المنطلق، قد حان الوقت لكي يتأكد المنتظم الدولي وكل القوى العالمية المحبة للسلام أن خيار الانفصال الذي تدعمه الآلة الدعائية الجزائرية المعاكسة لمنطق التاريخ هو خيار غير واقعي ومتجاوز يحمل في طياته خطورة الزج بمنطقة الصحراء الكبرى برمتها في آتون النزاعات والحروب التي لا يمكن لأحد أن يتنبأ بتداعياتها السلبية على مجمل المنطقة المتوسطة. وأن أي زعزعة للاستقرار في المنطقة لن تستفيد منه سوى التنظيمات والتيارات الإرهابية المتطرفة التي تتغذى من تجارة الأسلحة والمخدرات والتهريب والاتجار في البشر، وهو ما يشكل تهديدا صريحا للأمن والسلم العالميين.

ويطيب لنا أن ننتهز هذه الفرصة لدعوة الإخوة في الجارة الجزائر إلى الاحتكام للعقل ومسايرة الرغبة الدفينة والواعية للشعوب المغاربية التواقفة إلى بناء اتحاد مغاربي قوي يسوده السلم والاستقرار وتنعّم فيه شعوب الدول المغاربية الخمس بالازدهار والرخاء والطمأنينة، في إطار من التكامل الاقتصادي والتعاون المثمر لرفع مختلف التحديات التي لا يمكن لأي كان ان يجابهها في معزل عن محيطه.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

لقد توصل مجلس المستشارين بشمانية مشاريع قوانين أحيلت على اللجان الدائمة قصد برجة دراستها، ونذكر من بينها مشروع قانون لإدماج المكتبين الوطنيين للماء والكهرباء، و مشروع قانون القاضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة، مشروع قانون لتعديل المادة 16 من مدونة الأسرة، ومشروع قانون متعلق بالنجاعة الطاقية، ومشروع قانون بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية...

وبالنسبة للأسئلة التي توصل بها المجلس فقد بلغ عددها 58 سؤالاً شفويًا و 42 سؤالاً كتابيًا، في حين توصل المجلس ب 28 جوابًا من الحكومة.

أما في ما يخص مكتب مجلس المستشارين، فقد استمر هذا الأخير في عقد اجتماعاته الأسبوعية بشكل منتظم خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين.

وبخصوص العمل الإداري، لا بد من الإشارة هنا إلى الدينامية والحيوية التي أضحت يعيشها الطاقم الإداري للمجلس بفعل المشروع الإصلاحية الذي مس العديد من جوانب الإدارة، وفي مقدمتها برنامج التكوين الذي ستنطلق مرحلته الثانية. وهو البرنامج الذي يندرج، كما هو معلوم، ضمن اتفاقية وقعها المجلس مع المعهد العالي للإدارة وستمكّن موظفات وموظفي المجلس من تطوير معارفهم وتقوية قدراتهم وخبراتهم في مجالات تهم الإدارة والقانون الدستوري والقانون الإداري... علاوة عن عروض حول بعض المؤسسات الاستشارية، بالإضافة إلى تلقي دروس دعم في اللغات الحية كالإسبانية والإنجليزية والفرنسية.

وفي نفس السياق، شهدت إدارة المجلس عملية إعادة انتشار للموظفين بهدف تحقيق التوازن داخل بعض الأقسام والمصالح في انتظار الحسم في مشروع نظام المجلس الذي هو الآن في آخر مراحل تهيئته و الذي نراهن عليه لتطوير وتحديث إدارة مجلس المستشارين.

وبخصوص أشغال اللجان الدائمة، فأهم ملاحظة يمكن تسجيلها في هذا الباب تتعلق بطبيعة النشاط الذي ميزها طيلة هذه الفترة. فقد عقدت لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية أربعة اجتماعات خصصتها لمناقشة مشاريع قوانين تتعلق بتدابير الحماية التجارية، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. أما لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، فقد عقدت اجتماعًا خصص لمناقشة وضعية شركة الخطوط الملكية المغربية عقب الإضرابات المتكررة لربانيتها.

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

لقد كانت حصيلة مجلس المستشارين متميزة على مستوى اتصالاته الخارجية، حيث نظم المجلس الندوة البرلمانية حول موضوع: "وضع المغرب المتقدم في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورهانات التأهيل" بتاريخ 22 مارس 2010 بمقر مجلس المستشارين، والتي تميزت بمساهمة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والسيد سفير الإتحاد الأوربي بالمملكة المغربية.

وفي نفس السياق، استقبلت رئاسة مجلسكم الموقر العديد من الوفود الشقيقة والصديقة، وهكذا استقبلنا في شهر مارس الماضي المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كريستوفر روس، كما استقبلنا السيد محمد حنفي محمود سفير جمهورية مصر العربية المعتمد ببلادنا، والسيد **STOURNARAS Panayotis** سفير اليونان المعتمد ببلادنا و السيد **POPOVICI VASILE** سفير جمهورية رومانيا المعتمد ببلادنا، والسيد محمد صالح الذويخ سفير دولة الكويت المعتمد ببلادنا، والسيد **Lellouche Pierre** كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الأوروبية، والسيد حايبي غاما، رئيس الجمعية البرتغالية، والسيد **Jose Pedro Pico** سفير جمهورية الأرجنتين المعتمد ببلادنا، وسفيرة بولونيا السيدة **Joanna WRONECKA**

كما استقبلنا أيضا، وفدا صحفيا قطريا، وفدا بريطانيا، وفدا عن لجنة الخارجية بالبرلمان التنزاني، وفدا عن الجمعية الكبرى لتوكيا برئاسة السيد محمد علي شهين، إضافة إلى مجموعة من طلبة من جامعة جونس هوبكينس بالولايات المتحدة الأمريكية.

وشارك المجلس في عدد من التظاهرات الدولية. وقد ترأسنا وفدا برلمانيا في المرحلة الأولى للدورة العادية للجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا التي انعقدت بستراسبورغ من 25 إلى 29 يناير 2010. وبعد هذا اللقاء تقدم البرلمان بالمملكة المغربية بطلب للحصول على صفة "شريك من أجل الديمقراطية" الذي يعد تجسيدا للتقدم الذي حققته بلادنا في مجالات عدة، وللمكانة التي تحظى بها بلادنا لدى مؤسسات الإتحاد الأوربي كشريك استراتيجي وذا مصداقية.

كما شاركنا على رأس وفد برلماني في أشغال المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 04 مارس 2010 بالقاهرة، حيث ركز هذا المؤتمر على عدة قضايا منها قضية القدس الشريف التي تعاني من سياسة التهويد التي تتفنن إسرائيل في نهجها.

وشارك وفد عن المجلس في أشغال الاجتماع الدولي الذي نظمته هذه الجمعية بالشراكة مع "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" التابعة للأمم المتحدة حول موضوع "السلام في الشرق الأوسط" بمالطا، وفي أشغال الدورة السادسة للجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطة التي انعقدت يومي 13 و14 مارس 2010 بالأردن، وفي أشغال لجنة وضع المرأة التي انعقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 12 مارس 2010 من أجل تقييم التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

إن مكتب مجلس المستشارين سيواصل تفعيل برنامج الرقي بأداء مجلسنا، ومتابعة الملفات المفتوحة لغايات تأهيل الموارد البشرية للمجلس وتوفير ظروف اشتغال ملائمة للسادة المستشارين، آملاً أن تكون حصيلة الدورة التي نفتتحها اليوم إيجابية، وأن تتمكن من رفع وثيرة مواكبتنا كمؤسسة دستورية لوثيرة الأوراش الكبرى التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.